

اثر المساعدات الخارجية على الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين ما بين (2018-1996)

د. عثمان احمد خليل صوافطه

o.sawafta@ptuk.edu.ps

أ.طه صلاح صادق ايراني

tahasirani73@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر المساعدات الخارجيه على الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين خلال الأعوام (2018-1996). ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المعلومات المالية الخاصة بكل من المنح والمساعدات والإيرادات العامه ونصيب الفرد من الناتج المحلي في دولة فلسطين. حيث تم استخدام السلاسل الزمنية لتلك المتغيرات، و تم إدخال البيانات على برنامج الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط لملائمته للبيانات المتعلقة بالدراسة. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة احصائية في الاتجاهات طبقا لمتغير الدين العام على النفقات التطويرية و النفقات الجارية والنفقات العامة في الفترة الواقعة ما بين 2018-1998. كما انه لا يوجد اثر ذا دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمنح والمساعدات على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين ما بين الاعوام (2018-1996). وقدمت الدراسة العديد من التوصيات والمقترحات أهمها : يجب على السلطة الفلسطينية عدم استخدام جميع مواردها المتاحة لتمويل النقص في حسابات الإنفاق الجاري، ويجب توجيه جزء كبير من ميزانية السلطة الفلسطينية لتمويل مشاريع التنمية من أجل تعزيز البحث والتطوير والابتكار. وبالتالي ، لا ينبغي للسلطة الفلسطينية أن تستخدم معظم المساعدات الخارجية لتمويل النفقات الحكومية قصيرة الأجل ، وإنما مشاريع التنمية طويلة الأجل.

الكلمات الافتتاحية: المساعدات الخارجية، الناتج المحلي الاجمالي، الدين العام، النفقات.

The impact of foreign aid on the gross domestic product (GDP) (in Palestine between (1996-2018

Dr. Othman Ahmed Khalil Sawafta

o.sawafta@ptuk.edu.ps

Mr. Taha Salah Sadiq Irani

tahasirani73@gmail.com

:Abstract

The study aimed to identify the impact of foreign aid on the gross domestic product in Palestine during the years (1996-2018). To achieve the objectives of the study, financial information related to grants, aid, public revenues and per capita GDP in the State of Palestine was used. Where the time series for those variables were used, the data were entered into the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) and a simple linear regression model was used to fit the data related to the study. The results of the study showed that there were statistically significant differences in the trends according to the public debt variable on development expenditures, current expenditures and public expenditures in the period between 1998-2018, and there was no statistically significant effect at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) for grants and aid. On the per capita GDP in Palestine between the years (1996-2018). The study made many recommendations and proposals, the most important of which are: The Palestinian Authority should not use all its available resources to finance the shortfall in current spending accounts, and a large part of the Palestinian Authority's budget should be directed to financing development projects in order to promote research, development and innovation. Thus, the PA should not use most

foreign aid to fund short-term government expenditures, but rather long-term development projects.

Keywords: foreign aid, gross domestic product, public debt, expenditures.

مقدمه الدراسه وخلفيتها النظرية:

تحقيق التنمية الاقتصادية في دولة نامية وحديثة العهد مثل فلسطين يشكل تحديا صعبا، خاصة في ظل العوائق التي تواجهها من قبل الاحتلال الاسرائيلي والقيود الاقتصادية المفروضة عليها (علي، 2011)، وقلة مصادر الايرادات العامة لنفس السبب. فالاقتصاد الفلسطيني مرتبط ارتباطا قويا مع الاقتصاد الاسرائيلي بعلاقة تبعية وليس كشريك، وهذه العلاقة وحدها كفيلة بان تصعب مهمة التنمية الاقتصادية في فلسطين (المومن & هواري، 2018).

وبسبب الضغوط والقيود الاسرائيلية على السلطة الوطنية الفلسطينية وتحكمها بالمعابر البرية والبحرية والجوية، واستخدامها للضريبة كأداة ضغط على السلطة الفلسطينية، فان نواصي الاقتصاد مرهونة بالخطط السياسية الاسرائيلية (قاسم، 1997).

وعدم سيطرة الدولة الفلسطينية على العديد من المناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة يمنعها من تطبيق سياسة ضريبية حقيقية، ويجعل التهرب الضريبي كبير، وعلى الرغم من ذلك فان ايرادات الضريبة شكلت متوسط نسبته 56.28% من الايرادات العامة ما بين الاعوام (2018-1996).

اما الايرادات الغير الضريبية فكان متوسط نسبة مساهمتها في ايرادات الموازنة العامة 8.98% ما بين الاعوام (2018-1996)، اما الارجاجات الضريبية كان متوسط نسبتها من ايرادات الموازنة العامة 1.43%، والارجاجات المتخصصة كان متوسط نسبتها بين الاعوام (2018-2015) 1.75% (النقد، 2019).

يقصد (بالمساعدات الدولية) في هذه الدراسة، أي شكل من المساعدات المالية والعسكرية والفنية التي تقدمها وكالة رسمية، بما في ذلك وكالات تابعة للدول والحكومات المحلية أو وكالاتها التنفيذية، والتي تعتبر ميسرة بطبيعتها وتوفر المنح غير المستردة، ولا تصنف الاشكال المختلفة من الدعم الحكومي والمحفزات الامتيازات بأنها مساعدات خارجية بشكل مباشر، بل هي تساعد

في تيسير أشكال أخرى من الفائدة أو التجارة أو نقل المعرفة المالية والفنية والعسكرية والتي تعتبر أيضا جزء من هذه السياسات والاجندة الموسعة للمساعدات الدولية (واس, 2019).

أنواع المساعدات

تحفل أدبيات أنواع المساعدات الخارجية بالعديد من الأسس التي يمكن على أساسها تقسيم أنواع المساعدات الخارجية، وقد تختلف تلك الأسس أو يقل عددها أو يزيد وفقاً لرؤية المصنفين، ويمكن بداية الاعتماد على ثلاثة معايير كالآتي:

1. المساعدات الخارجية حسب طبيعتها، وتقسم إلى (قاسم, 1997):

• المنح

وهي التحويلات النقدية والعينية التي تمنحها دولة لأخرى لاعتبارات مختلفة، وهي تحويلات غير مستردة.

• القروض الميسرة

وهي التي تحكمها قواعد مختلفة عن قواعد السوق من حيث أسعار الفائدة التي تقل عن السعر السائد في السوق، أو من ناحية فترات السماح والسداد، والتي تكون أطول في العادة بحيث يظهر فيها عنصر المنحة، أما إذا تطابقت شروط المنحة مع شروط القرض العادي، فلا تعتبر بمثابة معونة أو مساعدة خارجية (رائدة, 2003).

• المساعدات النقدية

وهي المبالغ المالية التي يتم تحويلها من دولة لأخرى، وتضعها تحت تصرف الدولة الممنوحة، وهي الصورة التقليدية للمساعدات الخارجية، وتكون عادة بعملة الدولة المانحة، أو بعملة أخرى في حالات استثنائية.

• المساعدات العينية

وتتمثل في السلع الغذائية والزراعية وأشباههما.

• مساعدات القطاعات

وهي المعونات التي تقدم إلى دولة معينة بهدف تنميتها، دون تحديد لمشروعات معينة بذاتها.

• مساعدات المشروعات المحددة

وهي المعونات المخصصة لمشروع معين، وتفضل الدول المانحة هذا النوع بسبب سهولة الرقابة عليه، إلا أنه غير محبب لدى الدول الممنوحة بسبب القيود المفروضة عليه بسبب انعدام حرية التصرف في مثل هذا النوع من المساعدات (رائدة، 2003).

• المساعدات المباشرة وغير المباشرة

يقصد بالمساعدات المباشرة الصورة التقليدية للمساعدات الخارجية من منح وقروض ميسرة وغيرها، أما المنح الغير مباشرة فهي لا تقل أهمية من الناحية الاقتصادية عن المساعدات الخارجية المباشرة، وتأخذ شكل التعريفات الجمركية التفضيلية (كميل & محمد، 2014)، أو الإعفاءات التي تقدمها بعض الدول المتقدمة لبعض صادرات الدول النامية، مما يسمح بتخفيض التكاليف وتحقيق ربح أعلى مما لو لم يتم منح هذا الامتياز. يشار إلى أن الصلة بين المساعدات الخارجية وائتمان التصدير موافق عليها من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ عام 1987 بع دمفاوضات طويلة بين أعضاء المنظمة بشروط منحها إعطاء ائتمان التصدير بنسبة لا تقل عن 35% باعتباره منحة، وتحسب باستخدام سعر الفائدة في البلد المصدر (رائدة، 2003).

2. المساعدات الخارجية حسب مصادرها، وتقسم إلى (واس، 2019):

• المساعدات وحيدة المصدر أو الثنائية

وهي التي تستند إلى علاقات ثنائية بين الدولة المانحة لها والدولة المستفيدة منها.

• المعونات المتعددة المصادر أو الجماعية

وهي المعونات المقدمة من الهيئات الدولية، أو الهيئات المتخصصة في التنمية الاقتصادية كصندوق النقد الدولي ومنظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)

3. المساعدات الخارجية حسب طريقة التصرف بها (سالم & آدم، 2007):

• المساعدات المقيدة أو المربوطة

وتشترط فيها الدولة المانحة استيراد السلع والخدمات منها أو ربطها بقطاع معين داخل البلد المتلقي للمساعدة الخارجية.

• المساعدات غير المقيدة

وهي على نقيض النوع السابق تماماً، ويترك التصرف فيها للدولة الممنوحة، وقد أوصت لجنة المساعدات التنموية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بضرورة عدم تقييد المعونات المقدمة للدول الأقل نمواً، حيث يتوقع أن تكون المعونات الغير مقيدة أكثر كفاءة من قريبتها المقيدة بسبب الأعباء الإدارية واختلاف مستوى التقدم التقني بين البلد المانح والمتلقي لتلك المساعدات

(نوي & سميحة, 2019)، يضاف إلى ذلك أن المساعدة الغير مقيدة تكون أقل عرضة للضغوط السياسية، ولكن بعض الدراسات أشارت إلى أن المساعدة الخارجية المقيدة تكون أكثر تأثيراً على النمو من المساعدة الغير مقيدة في ظروف معينة، وهو ما يشير إلى عدم فعالية المساعدات الخارجية في حالة الحكم السيئ أو الإدارة الاقتصادية السيئة في البلدان النامية (محيسن, 2010).

المساعدات الخارجية لفلسطين

بلغ اجمالي المساعدات الدولية للفلسطينيين ما بين الاعوام (1996-2018) 19 مليار و 83 مليون دولار تقريبا اي ما نسبته 33.12% من الايرادات العامة لتلك الفترة، ونلاحظ من الجدول رقم (1) قيمة المنح والمساعدات والايادات العامة ونصيب الفرد من الناتج المحلي (النمو) بين الاعوام (1996-2018) (النقد, 2019).

اما المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية فكان متوسط نسبة مساهمتها في ايرادات الموازنة العامة بين الاعوام (1996-2018) 35.87% مقسمة الى منح لدعم الموازنة بمتوسط نسبة 12.35% ومنح دعم المشاريع التطويرية بمتوسط نسبة 23.52% (النقد, 2019).

بالنظر الى النسب اعلاه نجد ان المنح والمساعدات شكلت ما يقارب ثلث ايرادات الموازنة العامة في فلسطين كمتوسط بين الاعوام (1996-2018)، ونظرا لحجم هذه النسبة المرتفع كان لا بد من دراسة اثارها، ومن هنا جاءت هذه الورقة لدراسة اثار لمنح والمساعدات الخارجية على التنمية الاقتصادية في فلسطين .

الجدول (1) حجم المنح والمساعدات والايادات العامة ونصيب الفرد من الناتج المحلي في فلسطين بين الاعوام (1996-2018)

السنة	المنح والمساعدات	الايادات العامة	نصيب الفرد من الناتج المحلي	نسبة المنح من الايرادات العامة
1996	291.5	1398.5	937	20.84%
1997	268.1	1460.3	1075.4	18.36%
1998	236.3	1528.3	1104.7	15.46%
1999	244.9	1552.9	1186.5	15.77%
2000	510	1518.9	1449	33.58%

62.00%	1122	1369.4	849	2001
58.98%	987	1181.8	697	2002
48.38%	1367	1281.4	620	2003
25.99%	1403	1358.1	353	2004
43.26%	2006	1470.1	636	2005
70.33%	1741	1448.8	1019	2006
83.90%	2938	1575.6	1322	2007
106.61%	3757.8	1855.5	1978.1	2008
71.40%	2950.4	1963.2	1401.8	2009
51.75%	3055.7	2338.7	1210.3	2010
36.68%	3153.6	2664.9	977.5	2011
33.44%	3172.3	2787.2	932.1	2012
45.38%	3677.9	2992.2	1358	2013
41.57%	4021.7	2960.1	1230.4	2014
27.82%	3688.2	2863.9	796.8	2015
25.91%	4318.2	2957.2	766.3	2016
22.13%	4371.9	3254.6	720.4	2017
20.79%	4127.7	3198.4	664.8	2018

مشكلة الدراسة

تشكل المنح والمساعدات نسبة كبيرة من إيرادات الموازنة العامة، ولما لها من أهمية كبرى كان لا بد من دراسة أثرها على النمو الاقتصادي في فلسطين وذلك بمقارنتها مع نسب النمو أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للاعوام ما بين (1996-2018).

هدف الدراسة

يهدف هذا البحث بشكل رئيسي الى دراسة اثر المساعدات الخارجية التي تتلقاها السلطة الوطنية الفلسطينية من الدول والمؤسسات الدولية على النمو الاقتصادي المقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وايضا قياس اثر المنح والمساعدات الخارجية على الايرادات العامة في فلسطين ما بين الاعوام (1996-2018).

أهميه البحث

تستمد الدراسة أهميتها من خلال مساهمتها في تشكيل معلومات حول خطورة الدين العام على الانفاق الحكومي الفلسطيني، وكذلك تشكيل معلومات حول النفقات التطويرية و النفقات الجارية والنفقات العامة في الفترة الواقعة ما بين 1998-2018، بالإضافة الى اعطاء معلومات عن نسبه المنح والمساعدات و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين ما بين الاعوام 1996-2018. كما انها تساهم في تقديم التوصيات والمقترحات لأصحاب القرار لتحسين الموازنة العامة الفلسطينية والحد من الاعتماد على الدين العام. اما من الناحية العلمية تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال استخدامها كمرجع للدراسات المستقبلية.

فرضيات البحث

سيقوم الباحث باختبار الفرضيات التالية:

H01: لا يوجد اثر ذا دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمنح والمساعدات على الايرادات العامة في فلسطين ما بين الاعوام (1996-2018).

H02: لا يوجد اثر ذا دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمنح والمساعدات على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين ما بين الاعوام (1996-2018).

حدود الدراسة:

لقد تمثلت حدود الدراسة في التالي:

- حدود موضوعية: اثر المساعدات الخارجية على الناتج المحلي الاجمالي
- حدود زمانية: تم اخذ الفترة من العام 1996-2018
- حدود مكانية: دولة فلسطين

الدراسات السابقة:

دراسة (بثينة & ريمة، 2018) بعنوان "أثر ضريبة الدخل على حجم الاستثمار في المؤسسة"

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في مدى تأثير ضريبة الدخل على حجم الاستثمار في المؤسسة، وبغية تحقيق الهدف المنشود تم إعداد دراسة قياسية وصفية احصائية وتحليلية لمؤسسات الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى غاية 2016 وذلك بالإعتماد على برمجة إيفيو 10 للوصول إلى نتائج سليمة ودقيقة كقاعدة تبنى عليها نتائج الدراسة وفي هذا السياق وبعد المفاضلة بين الأساليب القياسية والإحصائية المعتمدة في الدراسة، تم ترجيح نموذج الآثار الثابتة كأفضل نموذج يخدم الدراسة، لأنه الأكثر ملائمة للبيانات المدروسة. وخلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الضريبة على الدخل وحجم الاستثمار، حيث أن زيادة حجم الاستثمارات تؤدي إلى زيادة قيمة الضريبة على الدخل والعكس.

دراسة (الحاروني، 2018)، بعنوان "العلاقة السببية بين معدل تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في مصر".

هدفت الدراسة الى تحليل العلاقة السببية بين كل من معدل تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في مصر خلال الفترة 1990-2016 ومن ثم تحديد تأثير كل منهما على معدل البطالة في مصر، وقد توصلت الدراسة الى العديد من النتائج كان اهمها انه لا يوجد تأثير لنمو الناتج المحلي الاجمالي على خفض معدلات البطالة في جمهورية مصر العربية، واوصى الباحث بضرورة العمل على محاربة الفساد بكافة أشكاله مما يساعد على جذب تدفقات رؤوس الاموال وتوفير المناخ الملائم لزيادة الانتاج.

دراسة (مدللة، 2018) بعنوان "محددات الإيرادات العامة الفلسطينية وتحليها"

هدفت هذه الدراسة على التعرف على هيكل الإيرادات العامة الفلسطينية، ودراسة التطور هذه الإيرادات، كما هدفت ايضا هذه الدراسة على تعرف على اهم المحددات الداخلية والخارجية الى ادت الى عرقلة تطور الإيرادات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وكما تم الاعتماد على المصادر الرسمية للبيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية. وتوصلت الدراسة من مجموعة من النتائج

وكان من أهمها، ان هناك تسرب مالي يقدر 313 مليون دولار عام 2014 ذلك بسبب طبيعية العلاقات بين السلطة الوطنية الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي، كما توصلت أيضا ان أحد الاسباب الرئيسية لضعف الإيرادات الفلسطينية كان عدم السيطرة على المعابر بسبب حدوث تهرب جمركي بشكل كبير. ولقد اوصت الدراسة الى ضرورة الحد من التبعية الاقتصادية دول الاحتلال الاسرائيلي.

دراسة محمد وأحلام(2018) بعنوان " قياس الأثر الاقتصادي لضريبة الدخل الشخصي على المرتبات والأجور في السودان".

هدفت الدراسة التعرف على بيان أثر ضريبة الدخل الشخصي على الاقتصاد، توضيح العلاقة بين ضريبة الدخل الشخصي ومقدرة الشخص ورغبته في الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار، سرد السياسات والتشريعات التي تكتنفها الدولة في تعاملاتها الضريبية. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: الضرائب تؤدي إلى تحريك نشاط الافراد وتدفعهم نحو زيادة الإنتاج، وأيضاً تأثر دخول الافراد بسبب فرض معدلات ضريبية عالية تؤدي إلى تقليل الطلب على السلع والخدمات التي بدورها تؤدي إلى انخفاض أسعارها.

دراسة (مسودة & المفلح, 2015)، بعنوان "دور الإيرادات الضريبية في ردف الموازنة العامة الأردنية بالإيرادات العامة - دراسة تحليلية مقارنة - خلال الفترة ما بين (2006 – 2013)".

هدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الإيرادات الضريبية في ردف الموازنة العامة الأردنية في الإيرادات العامة من خلال إجراء دراسة تحليلية مقارنة خلال الفترة الواقعة ما بين 2006-2013، حيث ركزت على مقارنة دور كل من ضريبة الدخل وضريبة المبيعات والضرائب الأخرى في زيادة حجم الإيرادات العامة في الموازنة العامة الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى فترتين ماليتين الأولى ما قبل تطبيق قانون ضريبة الدخل والمبيعات المعدل للفترة الواقعة ما بين 2006-2009 والثانية ما بعد التطبيق للفترة الواقعة ما بين 2010-2013. وقد خلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية: ساهمت الإيرادات الضريبية بشكل أكبر من الإيرادات غير الضريبية، والمنح والمساعدات الخارجية، في ردف الموازنة العامة، في الإيرادات العامة حيث شكلت نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة ما يقارب 64%. ولعبت ضريبة المبيعات الدور الأكبر في ردف الموازنة العامة بالإيرادات الضريبية مقارنة مع ضريبة الدخل والضرائب الأخرى، حيث ساهمت كل من ضريبة المبيعات وضريبة الدخل والضرائب الأخرى ما نسبته (64%، 25%، 11%) من الإيرادات الضريبية على التوالي.

دراسة سمير وأحمد (2013) بعنوان " دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة المحلية للسلطة الفلسطينية".

هدفت الدراسة التعرف على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية ومراحلها المختلفة، وتحليل إيراداتها ونفقاتها العامة وتبيان دور إيراداتها العامة في تمويل موازنتها العامة بشكل عام، والتعرف على مدى قدرة الإيرادات المحلية في تغطية النفقات الجارية بشكل خاص، وقد تم الاعتماد على استخدام الأسلوب الوصفي المقارن بدراسة الواقع ووصفه من خلال تحليل الموازنات العامة والتقارير المالية الفعلية الصادرة عن الجهات الرسمية، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: اتفاقية باريس الاقتصادية هي المأزق الحقيقي للوضع المالي الفلسطيني، إسرائيل تتحكم في أكثر من 64% من الإيرادات المحلية الفلسطينية. وأخيراً أظهرت الدراسة أن 75% من متوسط المنح والمساعدات الخارجية خصص بدعم الموازنة الجارية، 25% فقط لتمويل النفقات التطويرية.

التعقيب على الدراسات السابقة

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة استفاد الباحثون في تحديد منهج الدراسة وطبيعته اختيار عينه الدراسة واختيار اداه القياس. علما بان ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ان هذه الدراسات تتناول معطيات حديثة كما انها تتناول الاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني من مشاكل كبيرة في هيكلته كما ان اغلب الدراسات ركزت على الدين العام ولم تركز على المساعدات الخارجيه اما هذه الدراسة ستركز على المنح والمساعدات والايادات العامه بالاضافه الى نصيب الفرد من الناتج المحلي.

الطريقه والاجراءات

يتضمن هذا الفصل عرضاً لمنهجية الدراسة ومجتمعها، وعينتها، وكيفية اختيارها والمصادر المستخدمة لجمع البيانات والمعلومات وكيفية اختيارها والمصادر المستخدمة لجمع البيانات والمعلومات وكيفية إعدادها وتطويرها وإجراءات التأكد من صدق الأداة وثباتها، وتوضيحاً لإجراءات التطبيق والمعالجة الإحصائية التي استخدمت لمعالجة البيانات واستخراج النتائج وتفسيرها.

منهج الدارسة:

اعتمد الباحث على عدة مناهج بما يناسب فرضيات البحث والاجراءات اللازمة للدراسة:

- المنهج التاريخي: ان طبيعة هذه الدراسة تعتمد على التسلسل الزمني، اذا المنهج التاريخي يساعدنا على فهم الحاضر على ضوء الماضي وذلك للتنبؤ بالمستقبل.

- المنهج الوصفي: يعتمد هذا المنهج على وصف المشكلة موضوع الدراسة حيث اننا سنقوم المنح المساعدات والايرادات العامه ونصيب الفرد من الناتج المحلي.
- المنهج التحليلي: وذلك من خلال استخدام نموذج قياسي ودلالات احصائية لتوضيح العلاقة بين المتغيرات .

مجتمع وعينه الدراسة

لقد تم استخدام المعلومات المالية الخاصة بكل من حجم المنح والمساعدات والايرادات العامة ونصيب الفرد من الناتج المحلي في فلسطين بين الاعوام (1996-2018). والمستمد من سلطه النقد الفلسطيني و وزاره الماليه في دوله فلسطين.

أداه الدراسة

لقد تم استخدام المعلومات المالية الخاصة بكل من حجم المنح والمساعدات والايرادات العامة ونصيب الفرد من الناتج المحلي في فلسطين بين الاعوام (1996-2018)، أي تم استخدام السلاسل الزمنية لتلك المتغيرات. وكانت المعلومات والبيانات المالية مأخوذة من سلطة النقد الفلسطينية و وزاره الماليه في دوله فلسطين.

الاساليب الاحصائية

لتحليل البيانات تم ادخال البيانات على برنامج الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) النسخة 25 ثم تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط لملائمته للبيانات المتعلقة بالدراسة.

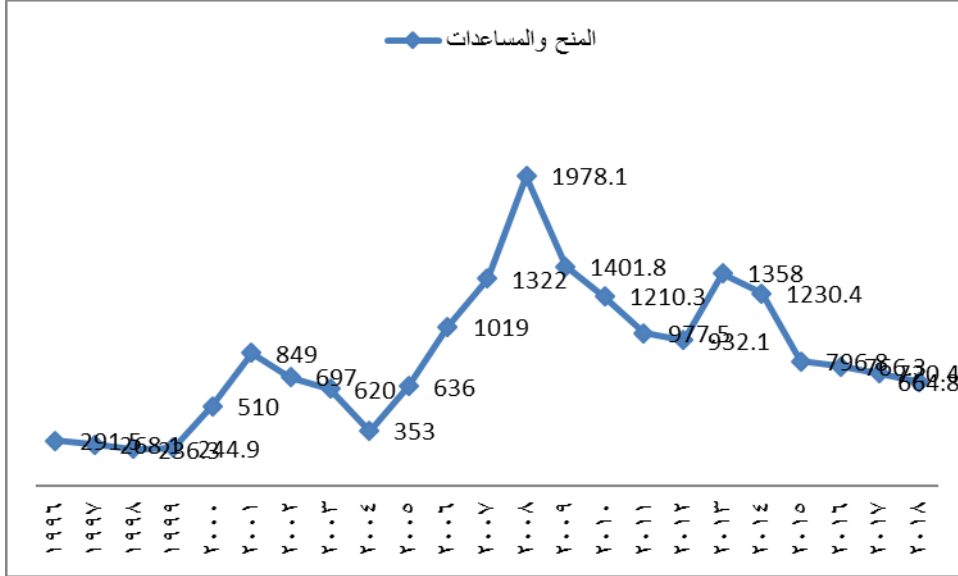
التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

تم عمل التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، الجدول رقم (2) والشكل رقم (1) و(2) و(3) يوضح التفاصيل حيث بلغ متوسط المنح والمساعدات خلال السنوات (1996 – 2018) 829.7087 مليون دولار أمريكي مسجلا اعلى قيمه في العام 2008 واقل قيمه في العام 1998.

الجدول (2) المتوسطات الحسابية (Mean) القيمة الأعلى والأدنى (Max, Min)، الانحراف المعياري (Standard Deviation)

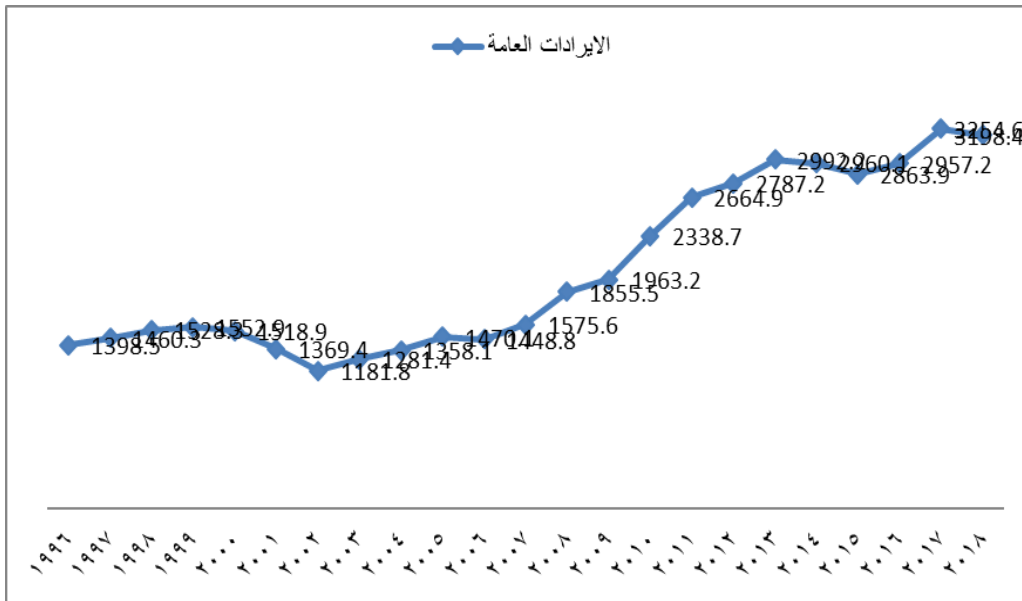
المتغير	اقل قيمة	اكبر قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المنح والمساعدات	236.30	1978.10	829.7087	442.79579
الايرادات العامة	1181.80	3254.60	2042.6087	732.46650

1251.95804	2504.869 6	4371.90	937.00	نصيب الفرد من الناتج المحلي
------------	---------------	---------	--------	--------------------------------



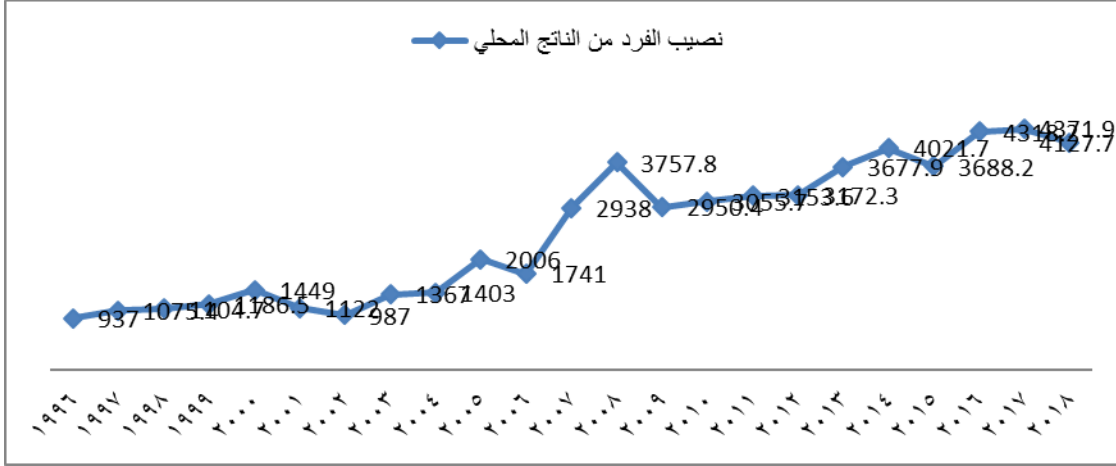
الشكل (1) المنح والمساعدات ما بين الاعوام (2018-1996)

اما بالنسبة للايرادات العامة فكان (المتوسط) لفترة الدراسة (2042.61) مليون دولار تقريبا وكانت اعلى سنة ايرادا سنة 2017 و اقل قيمة سنة 2002 كما يوضح الشكل رقم (2).



الشكل (2) الايرادات العامة في فلسطين ما بين الاعوام (2018-1996)

اما نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (GDP/capita) فكان معدله (المتوسط) خلال فترة الدراسة كما هو موضح في الجدول رقم (2) هو (2504.87) دولار امريكي، ويوضح الشكل رقم (3) قيمة (GDP/capita) في فترة الدراسة ما بين الاعوام (1996-2018).



الشكل (3) نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ما بين الاعوام (1996-2018)

معامل الارتباط Person correlation matrix

الجدول (3) معاملات الارتباط بين المتغيرات

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	الايادات العامة	المنح والمساعدات	
			المنح والمساعدات
		1	الايادات العامة
	1	0.318	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
1	0.000	**0.002	

يظهر الجدول رقم (3) اعلاه الارتباط بين المتغيرات هذه الدراسة، ويسمى هذا الاختبار بالاختبار الصفري أو مصفوفة معامل الارتباط الذي يشير الى قوة الارتباط بين العوامل. وتشير العلامة الموجبة إلى أن زيادة متغير تؤدي لزيادة المتغير الآخر، ويظهر ان هناك ارتباط ذا دلالة احصائية ما بين الضرائب المباشرة والناتج المحلي الاجمالي.

اختبار التوزيع الطبيعي Normality

الجدول (4) نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov و Shapiro-Wilk لاختبار Normality

Shapiro-Wilk	Kolmogorov-Smirnov ^a
--------------	---------------------------------

.Sig	df	Statistic	.Sig	df	Statistic	
.239	23	.946	.200*	23	.095	المنح والمساعدات
.002	23	.837	.000	23	.260	الإيرادات العامة
.008	23	.875	.028	23	.192	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يتبين من الجدول رقم (4) السابق ان نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov و Shapiro-Wilk لاختبار Normality، ان بيانات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث ان $\text{Sig.} \leq 0.05$ ، ولكن يمكن اجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط بسبب طبيعة البيانات وصغر حجم العينة وذلك حسب (Horrigan, 1983).

اختبار الفرضيات

بعد ان تأكد الباحث من التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة وانحرافاتها المعيارية وصلاحيتها لاجراء التحليل الاحصائي قام باجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط من اجل اختبار الفرضيات وكانت النتائج كما يلي:

اختبار الفرضية الرئيسية

H01: لا يوجد اثر ذا دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمنح والمساعدات على الإيرادات العامة في فلسطين ما بين الاعوام (1996-2018).

الجدول (5) اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الاولى

P-Value	β Coefficients	R^2	Adjusted R^2	T-Value	F-Value	
0.139	1605.91) (6 0.526	0.1 01	0.058	1.53 8	2.36 5	المنح والمساعدات ← الإيرادات العامة

يتبين من الجدول رقم (5) السابق ان قيمة $t = 1.538$ غير معنوية عند مستوى دلالة $P = 0.139 \geq 0.05$ وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المنح والمساعدات والإيرادات العامة في فلسطين ما بين الاعوام (1996-2018).

اختبار الفرضية الثانية

H02: لا يوجد اثر ذا دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمنع والمساعدات على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين ما بين الاعوام (2018-1996).

الجدول (6) اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية

P-Value	β Coefficients	R^2	Adjusted R^2	T-Value	F-Value	
0.002**	1089.26) (7 1.706	0.3 64	0.334	3.4 68	12.0 26	المنح والمساعدات ← الناتج المحلي الاجمالي

يتبين من الجدول رقم (6) السابق ان قيمة $t = 12.026$ معنوية عند مستوى دلالة $P = 0.002 \leq 0.01$ وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد اثر ذا دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمنع والمساعدات على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين ما بين الاعوام (2018-1996)، ويتبين ايضا ان قيمة $Adjusted R^2 = 0.334$ وهذا يعني ان المتغير المستقل يفسر 33.4% من بيانات المتغير التابع وهي نسبة تفسير متوسطة، ومن الجدول السابق يمكننا صياغة معادلة خط الانحدار التالية:

$$GDP/capital = 1089.267 + 1.706 DevExp + \epsilon$$

عرض النتائج وتوصياتها

نتائج الدراسة

في ضل نتائج الدراسة توصل الباحث الى النتائج النظرية التالية:

- لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المنح والمساعدات والايرادات العامة في فلسطين ما بين الاعوام 2018-1996.
- لا يوجد اثر ذا دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمنع والمساعدات على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين ما بين الاعوام 2018-1996.
- وجود فروق ذات دلالة احصائية في الاتجاهات طبقا لمتغير الدين العام على النفقات التطويرية و النفقات الجارية والنفقات العامة في الفترة الواقعة ما بين 2018-1996

توصيات الدراسة

في ضل نتائج الدراسة يقترح الباحث التوصيات النظرية التالية:

- المساعدات الخارجية لا تساعد (كما هو متوقع) في تحقيق النمو في فلسطين ولكي تحقق المعونة الأجنبية النمو الاقتصادي ، يجب أن تكون متسقة وموجهة إلى مشاريع التنمية ، وينبغي أن تكون البلدان المانحة أكثر اتساقاً ومنهجية في الوفاء بالتزاماتها ولا ينبغي استخدام المساعدات الخارجية كأداة سياسية لإجبار السلطة الفلسطينية على التصرف بطريقة معينة ، وهو ما يتضح بوضوح في التقلبات في حجم المساعدات الخارجية من سنة إلى أخرى.
- يجب على السلطة الفلسطينية عدم استخدام جميع مواردها المتاحة لتمويل النقص في حسابات الإنفاق الجاري بحيث يجب توجيه جزء كبير من ميزانية السلطة الفلسطينية لتمويل مشاريع التنمية من أجل تعزيز البحث والتطوير والابتكار. وبالتالي ، ينبغي استخدام المساعدات الخارجية لتهيئة بيئة يمكن أن يزدهر فيها الإبداع الإنساني وريادة الأعمال ، أي تطوير القطاعين الخاص والعام عن طريق طرح أفكار جديدة تسهم في عملية الإنتاج.
- لا ينبغي للسلطة الفلسطينية أن تستخدم معظم المساعدات الخارجية لتمويل النفقات الحكومية قصيرة الأجل ، وإنما مشاريع التنمية طويلة الأجل. حيث يعتبر الاستثمار في القطاع الصناعي استثماراً طويلاً الأجل وضرورياً لفلسطين ، على أمل أن يولد هذا عائدات مستقبلية للاقتصاد الفلسطيني.

الشكر والتقدير

يتقدم الباحث د.عثمان صوافطه بالشكر والتقدير لجامعه فلسطين التقنية - خضوري على دعم نشر هذا البحث .

قائمة المصادر والمراجع

- المومن, ب. ع. & هوارى. (2018). دور الإستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الإقتصادي بالجزائر 2000/2017.
- النقد, س. (2019). المؤشرات الاساسية للاقتصاد الفلسطيني
- رائدة, ق. (2003). المساعدات الدولية والمجلس التشريعي الفلسطيني. Birzeit University.
- سالم, د. س. & آدم, م. ع. ا. (2007). التنمية أقتصاديديه في فلسطين. جامعة السودان العلوم والتكنولوجيا.

علي, ع. ح. ح. (2011). مؤتمرات الدول المانحة كأداة لتقديم المساعدات فلسطين نموذج
.AL-Quds University. (2009-1994).

قاسم, ط. ع. ح. (1997). المساعدات الخارجية للصفة الغربية و قطاع غزة: دراسة حالة
المساعدات الألمانية.

كميل, ا. ر. & محمد, س. (2014). المساعدات الدولية وعلاقتها في استمرارية المشروعات
الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة الممولة من قبل مؤسسات الاقراض: دراسة حالة برنامج
ESAF لمساعدة المشروعات الصغيرة. المساعدات الدولية وعلاقتها في استمرارية المشروعات
الصغيرة المتعثرة العاملة في قطاع غزة الممولة من قبل مؤسسات الاقراض: دراسة حالة برنامج
ESAF لمساعدة المشروعات الصغيرة.

محيسن, ي. ا. ح. (2010). أراء متلقي المساعدات الدولية (المستفيدين) والشرآء الدوليين
(المانحين) بخصوص آفاء تنسيق 2008-المساعدات الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة،
.AL-Quds University. 200

نوي, & سميحة. (2019). دور المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية في تحقيق التنمية
المستدامة في الدول الأكثر فقرا: دراسة حالة الدول الإفريقية الأكثر فقرا.

واس. (2019). رذرميل: المساعدات السعودية لبت احتياجات فلسطين الحيوية.

ابو مدللة، سميرة، والعجلة، مازن (2013). تطور الدين العام في الاراضي الفلسطينية
(2011-2000)، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، غزة، فلسطين 21
(1).

الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة – امان، 2019، واقع الدين العام ومتاخرات القطاع الخاص
في فلسطين، رام الله، فلسطين.

الشمري، مايح شبيب، وكاظم، حيدر جواد (2015). تحليل اثر الدين العام في بعض المتغيرات
الاقتصادية في دولة مصر: دراسة للمدة من (2011-2001)، مجلة الغري للعلوم الادارية
والاقتصادية، 35 (12).

عبيد، عزيزة محمد عبد الله (2015). اثر الدين العام على الانفاق الحكومي: دراسة تطبيقية على
الدين العام للسلطة الفلسطينية للفترة 1997-2013، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة،
فلسطين.

الفريق الاهلي لدعم شفافية الموازنة العامة، 2019، واقع الدين العام ومتاخرات القطاع الخاص في فلسطين، فلسطين.

محمود، محمود حامد (2017). قضايا اقتصادية معاصرة . دار حميثرا للنشر والتوزيع ، القاهرة، مصر .

معهد ماس للابحاث والدراسات الاقتصادية، 2005